Al-Qasemi Journal of Islamic Studies, **volume 4, Issue 2 (2019), 53-88**

المدينة الإسلاميّة، المدينة في الإسلام: إشكاليّات المصطلح، المضمون والسّمات

راسم محيي الدين خمايسي[1]

ملخّص:

رافق امتداد الحضارة العربيّة الإسلاميّة الزمنيّ والجغرافيّ وشمولها لبيئات وثقافات مجتمعيّة متعدّدة ومتغيّرة تحوّلات في الأنظمة السياسيّة والإداريّة وخلق هذا الامتداد موروثًا غنيًّا، وأصبح هذا الموروث يشكّل في بعض الأحيان عائقًا أمام المعاصرة، إنتاج الحاضر واستشراف المستقبل. يرتبط جزء من هذه المعيقات بإعادة فهم وتعريف المصطلح ليعبّر عن مضامين قيميّة وظرفيّة وسمات النسيج الفيزيائيّ، الاجتماعيّ، الثقافيّ والبيئيّ. وفي سياق بحثنا؛ هذه المعيقات متعلّقة بالمدينة، حيث يحاول بعض الباحثين التركيز على التخصيص بإطلاق مصطلح "المدينة الإسلاميّة" والعودة إلى الأصول وإعادة ملاءمتها للواقع والمستقبل، ويحاول آخرون الاستفادة من السمات الرئيسيّة للمدينة الّتي نشأت أو تطوّرت في حالات الحضور العربيّ الإسلاميّ، متقدّمين لإنتاج مصطلحات جديدة خارج التخصيص، ترتكز على الشكل والمضمون للمدينة العصريّة الّتي ما زال يعيش بها غالبيّة عربيّة ومسلمة ولكنّها أنتجت سمات مدينة عصريّة على أسس شكّلت مورفولوجيا حديثة متجاوزة الأركيولوجيا والجيولوجيا المركّزة أو المرتكزة على التراث كملزم لتشكيل الحاضر والمستقبل المدينيّ. نجد هذا التحدّي بين الأصالة والمعاصرة في النقاش الدائر حول تعريف مصطلح، مضمون وسمات المدينة الإسلاميّة والمدينة في الإسلام. تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على هذا النقاش والوقوف على مسبّباته، كما نحاول تتبّع استخلاص إسقاطات هذا النقاش الفكريّ والتطبيقيّ خاصّة في حالة انتشار أنماط من المدن في الدول والمجتمعات الإسلاميّة المعاصرة والّتي يسعى بعضها إلى تأصيل المعاصرة في هذه المدن، مركّزين على محاولة الإجابة: هل من الممكن، وكيف؟ تعتمد الورقة على قراءة سرديّة نقديّة

---

[1] أ. د. راسم خمايسي مخطّط مدن وجغرافيّ، أستاذ التخطيط والجغرافيا الحضريّة، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا، ورئيس مركز التخطيط والدراسات، كفركنا. هذا الورقة تعتمد على محاضرة قدمت في مؤتمر: **الدولة والمجتمع في الإسلام** يوم السبت الموافق 09.03.2019 في كلية القاسمي - باقة الغربيّة، Khamaisir@gmail.com

للأدبيّات الّتي تناولت التمدّن والمدن في العالم العربيّ والإسلاميّ، متناولين بعض حالات المدن الّتي ربّما تمثّل عيّنة لفهم إشكاليّة مصطلح، مضمون وسمات المدينة الإسلاميّة والمدينة في الإسلام.

كلمات مفتاحيّة: المدينة الإسلاميّة، المدينة في الإسلام، الأصالة، المعاصرة، الهجين

مقدّمة

يشهد القرن الحادي والعشرون استمرار عمليّات التمدّن، التوسّع، التطوير وبناء المدن في العالم بما في ذلك في العالم العربيّ والإسلاميّ. والسؤال الّذي يُطرح: هل توجد خصوصيّة وتميّز في المضمون والسمات للمدن في العالم العربيّ والإسلاميّ ينطبق عليها مصطلح "المدينة الإسلاميّة"، أم أنّ هناك تماثل وتشابه بينها وبين باقي المدن؟ (إبراهيم، 1996). كما يُطرح سؤال إضافيّ متعلّق بالمصطلح: هل وضعت الشريعة والفقه الإسلاميّ سمات فارقة للمدينة تساهم من إنتاج خصوصيّة لها؟ (التكريتي، 1981). يلحظ المتتبّع الناظر لمشهد المدن والمتجوّل بها وفي مناطق مختلفة من العالم سمات التنوّع في حال، مكانة وتدرّج المدن من حيث الحجم، الشكل، المضمون والوظيفة. هذا التنوّع بين المدن وفيها هو نتاج عوامل متعدّدة، والسؤال الّذي نهدف التفتيش عن إجابة عليه في مقالنا هذا يتركّز بدور الدين الإسلاميّ وما ينبثق عنه من منظومة قيم، معايير، شريعة، فقه مقاصد وأولويّات في تشكيل تميّز أنماط من المدن يطلق عليها "مدينة إسلاميّة". يمنح هذا المصطلح (المدينة الإسلاميّة) خاصّيّة لمدينة بها تميّز عن أنماط مدن أخرى مرتبطة بشرائع أو بسيادة دين مثل المدينة المسيحيّة أو المدينة اليهوديّة أو المدينة البوذيّة وغير ذلك. من أنتج هذا المصطلح؟ متى؟ ما هي الغاية؟ في أيّ سياق معرفيّ وسلوكيّ؟ كيف يتعامل كلّ من الشريعة والفقه الإسلاميّ مع مضامين المدينة والّتي يكسبها سمات مميّزة تتفرّد بها عن المدن الأخرى في مناطق مختلفة من العالم؟ كيف تغيّرت هذه السمات حتّى في المدينة الّتي نشأت وتطوّرت في ظلّ الحضارة الإسلاميّة بما في ذلك شملها وتبنّيها لمركّبات مدن نشأت خارج مناطق خضعت

وتخضع للحضارة الإسلاميّة ممّا ساهمت في تشكيل هجين مدينيّ دامج وَمُبَنِّئ لمدن تعيش بها غالبيّة سكّانيّة مسلمة؟

منذ انطلقت رسالة الحضارة العربيّة الإسلاميّة العقائديّة، الفكريّة، الحيّزيّة والجيوسياسيّة أُنْتِجَت ووُضعت مصطلحات عبّرت عن مضامين جديدة وأخرى بُنِيت على سابقها أو حوليّاتها الّتي تغيّرت مكوّناتها من حيث المكان، الزمان، الإنسان والنظام، وإحدى المكوّنات الّتي أُنشئت هي المدن. أُنشئت بعض هذه المدن كمراكز عسكريّة ثم تمّ تمدينها ومدينتها بموجب تخطيط ناظم وموجّه، وبُنيت أخرى وتطوّرت على أسس مدن سابقة تمّ توسيعها وإدخال هجين من أنماط البناء، تشكيل أيكولوجية ثقافيّة مجتمعيّة وخلق روح مختلفة للمكان، مترجمة لبعض السمات الّتي تعبّر عن مضامين روح الدين والرسالة الحضاريّة الإسلاميّة الّتي دخلت وسيطرت على هذه المدن المتطوّرة والمُنشأة (عثمان، 2010؛ خالد، 2003). تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على هذا النقاش والوقوف على مسبّبات نشوء مصطلح "المدينة الإسلاميّة"، قراءة للتحوّلات بمضمون المدينة وسماتها، مركّزين على السمات المستنبطة من الشريعة والفقه الإسلاميّ. كما نحاول تتبّع استخلاص إسقاطات هذا النقاش الفكريّ والتطبيقيّ خاصّة في حالة انتشار أنماط من المدن في الدول والمجتمعات الإسلاميّة المعاصرة والّتي تسعى بعضها إلى تأصيل المعاصرة في هذه المدن (الجادرجي،2006)، مركّزين أيضًا على محاولة الإجابة: هل من الممكن استمرار تأصيل مركّبات المدينة المستقاة من الدين الإسلاميّ؟ وكيف يتمّ ذلك في حال العولمة وتشكيل هجين من المدن المركّبة من خليط حداثيّ وظائفيّ؟ تعتمد الورقة على قراءة سرديّة نقديّة للأدبيّات الّتي تناولت التمدّن والمدن في العالم العربيّ والإسلاميّ، متناولين بعض حالات المدن الّتي ربّما تمثّل عيّنة لفهم إشكاليّة مصطلح "مضمون وسمات المدينة الإسلاميّة والمدينة في الإسلام".

نستهلّ الورقة بوضع تأطير نظريّ معرفيّ لإنتاج المصطلحات وعلاقتها بوصف الحال المصطلح عليه، نتبعها بمناقشة ثبات المصطلح رغم تغيّرات وتحوّلات بالمُصطَلح عليه خاصّة وأنّ المدينة تتحوّل على محور الزمن والمكان. كما شكّل امتداد الحضارة الإسلاميّة وانتشارها

الزمنيّ والمكانيّ موروثًا كبيرًا متنوّعًا ممّا شكّل تحدّ لبقاء المصطلح رغم التحوّلات في المضمون، الأمر الّذي جعل هذه التحوّلات تساهم في خلق إشكاليّات تحتاج إلى جسر مفاهيم بين واقع المصطلح، مدلولاته وحال المنتج المدينيّ الحاصل في المدن لفهم عمليّة الهجين والتبيئة الّتي أصبحت تختلط في سمات المدن الموجودة في الدول الإسلاميّة (Bilal، 1995). بعد استعراض هذه الإشكاليّات، نحاول استنباط السمات القيميّة والرمزيّة الليّنة وتلك الفيزيائيّة القاسية الّتي تظهر في مدى وحيّز المدينة الّتي تعيش بها غالبيّة مسلمة، وتحاول التفرّد بها أو الحفاظ عليها بالمقارنة مع أنماط المدن الأخرى. نختم بوضع بعض الإضاءات والفوائد المستفادة من عرضنا ومناقشتنا لطرح مصطلح "المدينة الإسلاميّة" وسماته وعلاقته المعرفيّة المنتجة في حال التحوّلات في المجتمعات المدينيّه والتواصل والتشابك بين المدن.

مصطلح "المدينة الإسلاميّة": إطار معرفيّ

سبق بعثة الرسول محمّد ﷺ وجود مدن عتيقة وقديمة صغيرة وتقليديّة تخدم حوليّات قرويّة ومضارب بدويّة بما في ذلك مكّة ويثرب، ولكن مصطلح "المدينة" أطلق بعد تحويل اسم يثرب لاسم المدينة المنوّرة. ذُكر مصطلح "المدينة" في القرآن الكريم أربع عشرة مرّة معرّف بألّ-التعريف وليس نكرة، وفي سياق وصفيّ إيجابيّ لمجتمع مستقرّ. انطلقت الدعوة الإسلاميّة بعد أن أسّست في المدينة المنوّرة إلى فتح مكّة، ومنها انتشرت زاحفة نحو فتح مدن كانت قائمة من قَبلْ في ظلّ الإمبراطوريّة الفارسيّة، اليونانيّة والرومانيّة وإخضاع تلك المدن تحت الفتح الإسلاميّ أو تأسيس وإنشاء مدن جديدة كما هو حال البصرة، الفسطاط، القيروان، بغداد، سامرّاء، القاهرة والكوفة (جعيط، 2005)، وقد تميّزت هذه المدن بمعالم ميّزتها عن المدن الأخرى (ألف، 2016). توسّع هذا الفتح ليشمل الأندلس غربًا مرورًا بشمال أفريقيا وحتّى منطقة البلقان شمالًا مرورًا بمنطقة الهلال الخصيب وتركيا وحتّى جزر ماليزيا شرقًا مرورًا بمنطقة إيران وباكستان وأندونيسيا حاليًّا. شمل هذا التوسّع الجغرافيّ مجتمعات، ثقافات، بيئات ومناطق مناخيّة وفيزيائيّة متعدّدة ومتنوّعة. تحوّل هذا التنوّع والتعدّد على محور الزمن، مع أنّه أبقى الشريعة والفقه الإسلاميّ على الغالب مذوّتين في

الوعي الفرديّ والجماعيّ وصاغ الهويّة الجمعيّة الدينيّة رغم تعدّد المذاهب. أنشئت خلال عمليّة الفتح والتوسّع أنماط من المستوطنات البشريّة الّتي أقيمت كثغور وعساكر بداية، وتحوّلت إلى رباطات ومدائن وأمصار ثمّ تحوّلت لاحقًا إلى مدن (Galantay،1987) (انظر شكل رقم 3).

يرجع أصل مصطلح "مدينة" لغويًّا إلى كلمة "دين"، كما له أصول في لغات ساميّة مثل الآراميّة، العبريّة، الأكّاديّة والآشوريّة، ويقصد من اشتقاقاته "القانون"، "الديّان= القاضي". تتوافق هذه التفسيرات مع ما ورد في القرآن الكريم والسنّة النبويّة وما أشارت إليه معاجم العربيّة المفسّرة، حيث يتّضح من المواضع المسكونة الّتي أطلق عليها مصطلح "المدينة" أنّه قد كان بها استقرار سكنيّ ويقف عليها حكّام وملوك، وتمارس بها صيغة قانون وقضاء ناظمة لحياة دينيّة، إداريّة وسياسيّة (عثمان، 1999). بما أنّ الدين الإسلاميّ وضع شرعًا يضبط ويوجّه سلوك الفرد والمجتمع وينظّم العلاقة فيما بينهم، بالإضافة إلى كونه دين هداية، لذا فقد أُطلق على الحضارة الإسلاميّة حضارة مدن ومنحت مكانة مميّزة للمدن (Abu-Lughod، 1987).

شَكَّل الدين مركّبًا مركزيًّا في إنشاء المكوّنات السياسيّة والإداريّة في ظلّ الحضارة الإسلاميّة والّتي أُديرت من خلال عواصم مبتدئة من المدينة المنوّرة خلال الفترة الراشدة، وانتقالًا لدمشق خلال الفترة الأمويّة وبعدها إلى بغداد خلال الفترة العبّاسيّة ومنها لمدن الأندلس، بعدها للقاهرة ولاحقًا اسطنبول الّتي ما زالت مركزًا حضريًّا. رافق نشوء هذه المراكز الحضريّة وأسّس لها إنتاج معرفيّ شمل نظريّات واجتهادات وجّهت توطّن وتموضع وتخطيط وإدارة وتطوير المدن. انطلقت هذه النظريّات من سياسات تسعى لتطبيق نماذج –براديمات- منطلقة من الشريعة والفقه الإسلاميّ. رافق وتآزر امتلاك العرب المسلمين للقوّة المادّيّة (الإرادة السياسيّة والعسكريّة) مع القوّة العقائديّة والمعرفيّة الّتي أنتجت معرفة ونحتت مصطلحات ترجمت الحال المنتج والّذي شمل فقه العمران (السيد، 1990). هذا الإنتاج المعرفيّ وترجمته إلى مصطلحات بنى بيئته، نُقل ونُسخ لاحقًا إلى الحضارة الغربيّة المنطلقة

من الثقافة المسيحيّة والانقلابات عليها خلال عصر النهضة، كما استفادت الحضارة الإسلاميّة سابقًا من الحضارة الرومانيّة، اليونانيّة والفارسيّة، وأضافت عليها وطوّعت بعضها للثقافة العربيّة الإسلاميّة. رغم التَميّز والإضافة المعرفيّة لحضارة معيّنة، مثل الحضارة الإسلاميّة، إلّا أنّها على الغالب تبنى على حضارة معرفيّة ما قبلها وتراكم عليها، وتقوم أحيانًا بعض المدارس المعرفيّة بفرض هيمنتها وإلغاء ما قبلها ونعته بالمتخلّف لأنّه مخالف (Gregory، 2013) ولأنّ هناك علاقة بين قوّة المعرفة والقدرة على إنتاجها وبين قدرتها على صياغة المصطلح (جمّال، 2019). أشار ابن خلدون في مقدّمته (ابن خلدون، 1978) إلى علاقة القوّة، جدليّتها وتآزرها مع المعرفة، وتمّ التأكيد عليها وصياغتها من مرجعيّة مفاهيميّة مختلفة (فوكو Foucault، 1980).

طرأ تغيّر في قوّة العرب المسلمين وتحوّلوا من إمبراطوريّة مركزها مدينة أمّ رئيسيّة تتوطّن بها الخلافة كما هو شأن اسطنبول خلال فترة الحكم العثمانيّ الأخيرة والّذي رافقها وهن اقتصاديّ، سياسيّ، عسكريّ ومعرفيّ. بالمقابل، انطلقت قوّة الغرب والّذي بدأ باستعمار وحكم خارج حدود دوله بما في ذلك الدول العربيّة والإسلاميّة وفرض انتدابه العسكريّ والسياسيّ (Mechkat، 1987). كجزء من هذا الانتداب والسيطرة الكولونياليّة طُبّقت عمليّة استشراق سعت لإنتاج مرجعيّة مفاهيميّة ومصطلحات تصف حال البلدان العربيّة الإسلاميّة كمتخلّفين. لم يكن هذا الاستشراق حياديًّا معرفيًّا بل سعى في طيّاته هندسة الوعي العامّ والمتخصّص المعرفيّ والسياسيّ لمنتج المعرفة والمنتج عنه لاستهلاكه وصبغه بطابع مميّز. كجزء من هذا الإنتاج، أُنتج مصطلح "المدينة الإسلاميّة" كجزء من المصطلحات في الجغرافيا الحضريّة والعمارة الواصفة لحال المدن وتميّزها ثقافيًّا ومكانيًّا عن المدن الغربيّة المتطوّرة والمُنْشَأة في أوروبّا وأمريكا. صدرت عدّة دراسات استشراقيّه لوصف حال المدن العربيّة الإسلاميّة (Abu-Lugud, 1987; Lapedus, 1969). سعت هذه الدراسات لتبيان تميّز خصوصيّة المدن العربيّة الإسلاميّة الّتي تطوّرت بالأساس بشكل عضويّ بموجب الأعراف والتقاليد المنطلقة من مفاهيم الشريعة الإسلاميّة وليس على أساس مخطّط كما هو حال

المدن الأوروبيّة الّتي نشأت وتوسّعت بعد الثورة الصناعيّة والنهضة والحداثة. بالمقابل وبالموازاة بدأت دراسات من باحثين عرب ومسلمين لتبيان مميّزات المدينة الإسلاميّة كما فعل عثمان (1999)، أكبر (1995) وHakim (1986). يشير مصطلح "المدينة الإسلاميّة" إلى تميّز المدينة الّتي يعيش بها مجتمع عربيّ ومسلم يسلك في حياته بموجب قواعد الشريعة الإسلاميّة (السيد، 2010). هذا المصطلح (المدينة الإسلاميّة) لا يقابله مصطلح إثنيّ أو دينيّ للمدن الأخرى، ولكنّه جزء من التصنيفات للمدن الّتي أطلق عليها تعريف المدن حسب المناطق والثقافات مثل المدينة الصينيّة أو الأفريقيّة (Edensor،2012). أُنتجت هذه المصطلحات كجزء من هيمنة أبستمولوجيا غربيّة فرضت البراديم البحثيّ الغربيّ كمرجع، وتحاول مقارنة حال، وظيفة وقواعد تطوّر المدن العربيّة الإسلاميّة بموجب معايير مفروضة من المذاهب، المدارس وأنماط نماذج المدن الأوروبّيّة والأمريكيّة رغم الاختلاف والتنوّع فيما بينهم.

المؤثّرات على إنتاج المصطلح

لا يتمّ إنتاج المصطلح وتسمية الظاهرة في فراغ بما في ذلك المصطلحات المتعلّقة في المدينة وإنتاجها أو استهلاكها، بل يتأثّر هذا المصطلح بشكل مباشر من أربعة موارد أساسيّه تشكّل بوصلة موجّهة لعمليّة إنتاج المدينة وخواصها والمصطلحات المتعلّقة بالعمران وتخطيط وتنمية مستدامة وحصانة مجتمعيّة، وهي: الإنسان، المكان، الزمان والنظام (انظر شكل 1). **مورد الإنسان**؛ يشمل مجمل القيم والأعراف والثقافات والسلوكيّات المحسوسة وغير المحسوسة المتنوّعة حسب صفات ذلك الإنسان المطبوعة والمكتسبة من حيث الجنس، الجيل، الثقافة، الطباع والمهنة. **مورد المكان**؛ يشمل الحيّز الجغرافيّ وما يحتويه من صفات طبيعيّة ومُنْتَجة تكوّن معانيًا وقيمًا للإنسان الّذي يعيش فيه. أمّا **مورد الزمان** فيشمل المركّب المطلق والنسبيّ الّذي يعيشه الإنسان في مكان معيّن. مورد الزمان غير مُنتَج من قبل الإنسان في مكان معيّن، بل ما يحدّد قيمة هذا المورد هو كيف يستخدمه أو يستثمره الإنسان في مكان معيّن، وهو بالنسبة للإنسان يمرّ به وعليه في دائريّة مطلقة يستخدمها الإنسان بنسبيّة تحدّد قيمتها بموجب رغبته وإرادته لكيفيّة إدارة زمانه. **مورد النظام**؛ يتشكّل من

مجمل منظومة القيم، الأعراف، القوانين والأنظمة الّتي ينتجها الإنسان الفرد أو المجموعة لإدارة شؤون سلوكيّاته في مكان معيّن وفي زمان محدّد لتوفير متطلّباته الحياتيّة المتعدّدة والمركّبة. التحدّي الكبير أمام المجتمع الإنسانيّ هو كيفيّة خلق تآزر وجدليّة بين الموارد الأربعة لتسخيرها بشكل متوازن لتلبية حاجيّات، متطلّبات ورغبات الإنسان في ظرفيّة متغيّرة. وفي سياق عرضنا لحال إنتاج مصطلح "المدينة الإسلاميّة" نجد أنّ المدينة كانت موجودة وتطوّرت خلال فترات طويلة، ولكن صياغة المصطلح لها كان بهدف فصلها بين "الأنا" و"الآخر". و"الأنا" في سياقنا هو المنتج الأوروبّيّ أو من يتبنّى ويمتلك الثقافة الغربيّة، أمّا الآخر فهو العربيّ المسلم، حيث نشأت بين "الأنا" و"الآخر" حالة صراع تشمل إنتاج ونحت المصطلحات وصبغ الآخر بمجمل صفات تركّز على المختلف وتحاول هندسة الوعي والمعرفة بموجب أنماط موضوعة وتبقى شبه ثابتة أو مثبتة في الدراسات الّتي تصف حال المدينة. لتوضيح قصدنا، نجد أنّه قد طغى على وصف المدينة الإسلاميّة بأنّها مدوّرة حسب النموذج الّذي صيغت بموجبه بغداد في فترة الخليفة العبّاسيّ المنصور، وفي مركزها المسجد الجامع ومن حوله تنطلق الأسواق. عند دراسة حال المدن الأوروبّيّة القديمة نجد كذلك توطّن الكنيسة/ الكتيدراليّة في المركز بجانبها مركز الإدارة السياسيّ والإداريّ (البلديّة أو الإمارة) وتتوزّع حولها الأسواق، وقد أقيمت دون تخطيط مسبق وملزم خلال فترة العصور الوسطى (عبد الرحمن والعبد، 2011). هذا يعنى أنّ هناك مركّبات متشابهة وأخرى مختلفة بين المدن الأوروبّيّة والمدن العربيّة الإسلاميّة، ونجد هذا التنوّع والاختلاف بين مركّبات المدن داخل مجموعات المدن الأوروبّيّة المسيحيّة والمدن العربيّة الإسلاميّة. تأثّر هذا التنوّع بالموارد الأربعة المعروضة في الشكل رقم 1، وبعوامل منبثقة عنها مثل الموقع والتموضع، المناخ، مواد وتقنيّات البناء ومقوّمات الجمال (خمايسي، 2018).

صيغ مصطلح "المدينة الإسلاميّة" أو "حال المدينة في الإسلام" أو "المدينة العربيّة الإسلاميّة" كتعريف يمثّل المضمون والسمات المرتبطة بسيادة الشريعة الإسلاميّة وما أثّرت عليه من إنتاج نسيج حضريّ يعمل بموجب فقه العمران، ولكن مع توسّع انتشار العالم

الإسلاميّ وزيادة السكّان به وتواصله وتأثّره من ثقافات وحضارات متعدّدة أصبح هذا المصطلح يتطلّب إعادة صياغة بالتوازي مع ارتفاع أصوات تنادي بالتفتيش عن الخصوصيّة والتميّز في المدن رغم زيادة التشابه في عصر العولمة، خاصّة وأنّ الدين الإسلاميّ لا يحدّه زمان أو مكان ويهدف إلى الهداية بموجب منظومة قيميّة أخلاقيّة تسعى لتحقيق الخيريّة، الوسطيّة والحياة الطيّبة لما ينفع الإنسان في حياته الدنيويّة والأخرويّة. لتحقيق غاية الهداية يدعو الدين الإسلاميّ إلى إعمال الفكر والتمعّن في أسرار الكون بما ينتج ويحدّد المضامين القيميّة الثابتة في العمران القرويّ والمدينيّ، أمّا شكل العمران فيتغيّر بتغيّر الموارد الأربعة: الزمان، المكان، الإنسان والنظام، ويرتبط بالجذور الثقافيّة المحلّيّة للمكان (Khamaisi، 2014)، وتبقى المفاهيم القيميّة الإسلاميّة وما تحدّده الشريعة والفقه المتجدّد هي الدافعة لحركة المجتمع والمحرّكة لإبداعاته النابع بعضها من الموروث المعماريّ وسمات المدينة المستقاة من ثبات النصّ الدينيّ لغويًّا وحركة مضمونه فقهيًّا، وما يرافقه من وجوب تطوير فقه المدن والعمران ليتناسب مع مجمل التحوّلات والتغيّرات كما سنتناولها لاحقًا (خمايسي، 2018).

شكل رقم 1: مركّبات مؤثّرة على جدليّة وتآزر العلاقة والحوار المتّصل، المتواصل والمتكامل في تكوين المدن رغم ثبات المصطلح، تغيّر المضامين وتحوّل السمات

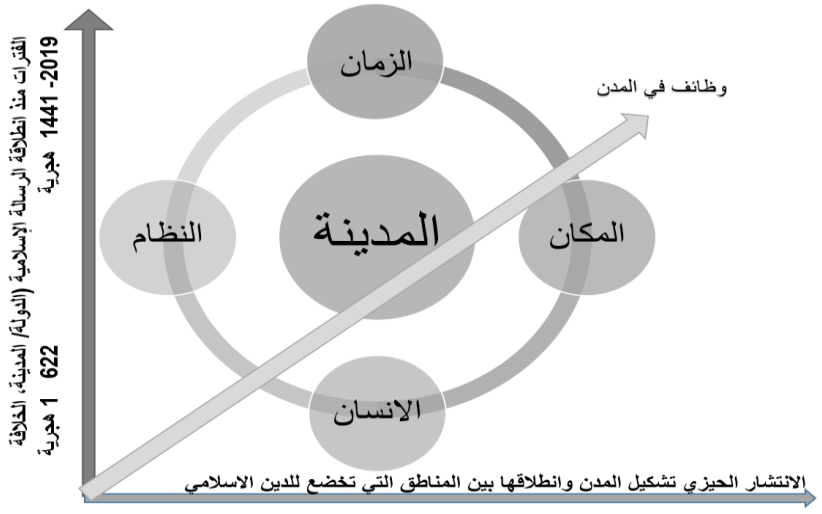

تشير الدراسات الّتي تناولت العمران لوجود نموذج تقليديّ للمدينة العربيّة الإسلاميّة (المعتصم، Luz 1980، 2014)، واعتمد هذا النموذج المبسّط على أساس تخطيط وبناء مدينة بغداد –مدينة المنصور (انظر شكل رقم 2). شمل هذا النموذج وظائف رئيسيّة تتوفّر في المدينة وتتوزّع في محيطها حسب نظام يترجم سلوكيّات المجتمع المدينيّ ويلبّي احتياجاته، وبالرغم من تنوّع الأشكال المعماريّة باختلاف المدن والحواضر القائمة والمُقامة في ظلّ الخلافة الإسلاميّة زمانيًّا ومكانيّا فإنّها لم تخرج عن خمسة متطلّبات رئيسيّة هي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل وحفظ المال، وذلك وفق الدرجات الثلاث التالية: الضروريّة، الحاجيّة والتحسينيّة (جول، 2019). تشكّل هذه المتطلّبات أساس الارتباط بين الإسلام والعمران في بلاد المسلمين، وبشكل أوضح؛ الترابط بين مقاصد الشريعة والعمران، ويتجسّد ذلك خاصّة في التخطيط حيث مركزيّة المسجد (الهذول، 1994) في وجود أهمّ المباني الحضريّة كالمدارس والمستشفيات وبيت المال والمساكن. لذا نجد أنّ هناك مفردات تتكرّر في المدينة العربيّة ومستنبطة من الاستخدامات والوظائف الّتي تشغلها المدينة وتتلخّص ب: الاستعمال الدينيّ، الاستعمال التجاريّ (السوق المركزيّ)، الاستعمالات السكنيّة (الأحياء المقامة على أساس تقسيم عشائريّ ونسب وطائفيّ)، الاستعمالات العسكريّة، الاستعمالات الصناعيّة، تدرّج الطرق واستعمالات وظائفيّة أخرى مثل: المشافي، الحمّامات، الرباطات، المقابر والمدارس (انظر شكل رقم 3).

نوجز المؤثّرات على إنتاج مصطلح "المدينة الإسلاميّة" والّذي أنتج من حال معرفيّ يفرّق بين "الأنا" الغربيّ الأوروبّيّ (بالمركز) و"الآخر" العربيّ الإسلاميّ (الأطراف) الّذي أُسّس على مصادر شرعيّة يقف على رأسها النصّ القرآنيّ والسنّة النبويّة الّتي شكّلت الأساس للأصالة الفقهيّة لتشكيل المدينة (الكناني، 2006؛ العابد، 2017). على الرغم من هذه الأصالة الفقهيّة في تناول المدينة فقد هيمنت لفترة طويلة الرؤية الاستشراقيّة لمفهوم المدينة الإسلاميّة على اللغة والخطاب الّذي تناول المدن في ظلّ الخلافة الإسلاميّة المتعدّدة (Dieterich، 2002). أُنشئت هذه الرؤية الاستشراقيّة في معظمها على إنكار وجود بنيةٍ

حضريّة مدينيّه خاصّة ومميّزة في المجتمعات الإسلاميّة بالاستناد إلى الأصول النظريّة والنماذج المعرفيّة الّتي طرحها مفكّرون غربيّون مثل ماكس فيبر وهنري برنيه، إلّا أنّ هذه النظريّات الاستشراقيّة قد أخذت تواجه في السنوات الأخيرة نقدًا ساهم في تبدّدها من خلال دراسات أصيلة تناقض الأساس النظريّ للدراسات الاستشراقيّة والّذي يستند إلى القول بعدم وجود تفرقة في الفقه الإسلاميّ بين الحواضر والأرياف وعدم وجود تعريف للمدينة لدى الفقهاء، إلّا أنّ التمعّن في كتب الفقه يشير إلى أصالة الفقهاء في بيان مسألة المدينة (Falahat، 2014؛ السيد، 2010 ؛1990؛ بابر، 1990)، كما تبيّن بشكل واضح من خلال الاجتهاد الفقهيّ والجدل المذهبيّ جملة من الآراء الّتي تُبرز المدينة باعتبارها ذات طابع اجتماعيّ اقتصاديّ وظائفيّ وإداريّ متعدّد الأبعاد، إلّا أنّ معظم الاجتهادات المتعلّقة بالمدينة اختزلت في تمثيل السلطة المركزيّة في المدينة، أو على حجم المدينة ومساجدها (المعتصم، 1980).

شكل رقم 2: نموذج المدينة الإسلاميّة المعروض في الدراسات الاستشراقيّة أو المعتمد عليها

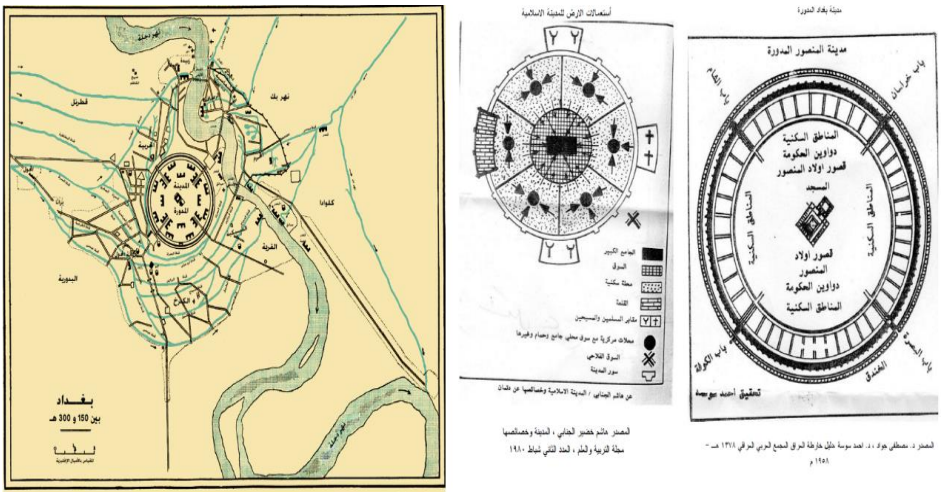

شكل رقم 3: مصفوفة توضّح تعريف، تصنيف، تطوّر وتنوّع مكانة المدن في ظلّ فترات الخلافة المتعدّدة والتدرّج الأدائيّ والوظيفيّ لفعّاليّات متوطّنة في تنوّع أنماط المستوطنات البشريّة منذ إنشائها كثغور وتحوّلها إلى مدائن وعواصم. كلّما كبرت المستوطنة البشريّة زادت وكبرت الوظائف الّتي توطّنت بها.

تعريف وتصنيف المستوطنات البشرية /المدن وتطورها مع توسع وانتشار الفتح الاسلامي

توزيع وجود الوظائف الرئيسة المؤثرة على دور ومكانة البلدة

تصنيف المدن تدرج وظائفي	عواصم	امصار	قصبات	مدائن	رباطات	عساكر، قطائع	ثغور
مصليات، مساجد وجوامع							
دار الامارة							
اسواق							
تدرج بشبكة طرق							
المحلات السكنية- احياء							
حمامات							
مشفى							

تطوّر المدن في ظلّ الشريعة

كما أشرنا سابقًا، سبق البعثة المحمّدية وهجرة الرسول ﷺ إلى يثرب عام 622 وجود مدن عتيقة وقديمة صغيرة بما في ذلك في الجزيرة العربيّة وخارجها (خالد،1986). بعض هذه المدن كانت مخطّطة كالمدينة اليونانيّة الّتي نمت بموجب نموذج شبكيّ، وأخرى تطوّرت بشكل عضويّ ونمت بموجب أعراف وتقاليد سائدة، وترجم نسيجها العمرانيّ مجمل حاجات السكان، وتشكّل من شبكات الطرق، الأسواق، دور عبادة ومبانٍ ثقافيّة. توطّنت في بعض هذه المدن القيادة السياسيّة والإداريّة والعسكريّة ممّا أدّى إلى تطوّر علاقة جدليّة بين المدينة، الدولة والمجتمع في الحيّز. تطوّر بعد سيادة الشريعة الإسلاميّة نموذج جديد من المدن الّتي خضعت لدار الإسلام والخلافة الإسلاميّة وأديرت بموجب نظريّة مقاصد الشريعة الإسلاميّة والّتي أصبحت من المبادئ الأساسيّة في تأصيل مفهوم العمارة الإسلاميّة (غرايبة،

2015). اعتمد فقهاء الشريعة الإسلاميّة في تناولهم لأحكام البنيان على قول الله عزّ وجل: "خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ" (الأعراف: 199)، ويعني العرف: مجموعة القواعد والسلوكيّات المتداولة في المجتمع المدينيّ الّتي تدرّجوا وتطبّعوا على اتّباعها ولم يعارضها أحد ما دامت لا تتعارض مع نصّ في القرآن الكريم أو الحديث النبويّ الشريف الصحيح. يتّخذ العرف المتعلّق بالعمران في المدينة على الغالب ثلاثة معان هي:

1. ما يقصده الفقهاء من استنباط الأحكام فيما لم يرد فيه نصّ قرآنيّ أو حديث صحيح، كعادة أهل أيّة مدينة اعتمادًا على القاعدة الفقهيّة "العادة محكّمة"، ومعناها "أنّ العادة تعتبر وتحكّم إذا كانت غالبة أو مستمرّة".
2. إقرار الشريعة لِما هو متعارف عليه بين الجيران لتحديد الأملاك والحقوق، وذلك وفق القاعدة القائلة: "من في يده شيء فهو ملكه، ولا يحلّ لأحد الاعتراض عليه ولا يكلّف إثباته ببيّنة".
3. الأنماط البنائيّة؛ فعندما يتصرّف الناس في البناء بطريقة متشابهة يبرز هناك عرفٌ بنائيٌّ أو نمطٌ موحّدٌ (جول، 2019).

كما اعتمد الفقهاء على الحديث النبويّ الشريف الّذي رواه الإمام أحمد وابن ماجه: «لا ضرر ولا ضرار». هذه بعض المؤشّرات الشرعيّة والفقهيّة الّتي أسّس عليها فقه العمران وتشكيل المدينة. يعتبر تحويل يثرب إلى المدينة المنوّرة تحكيمًا لمقاصد الشريعة الإسلاميّة والّتي ترجم بعضها في "صحيفة المدينة" أو "وثيقة المدينة". بالموازاة مع تنظيم المجتمع، أنشأت مبان وعلى رأسها المسجد الجامع كمركز تمارس به العبادة، ودمجت به وظائف الحكم، الإدارة والسياسيّة، وتطوّرت حوله الأسواق وتراكمت الأحياء السكّانيّة الّتي توطّنت بها عشائر وقبائل بينها نسب وصلة قربى (خوجة، 2013).

توسّعت المجتمعات الّتي تبنّت الشريعة الإسلاميّة خلال الفترة بين 622 وحتّى بداية القرن العشرين (1900)، وسيّست هذه المجتمعات والمدن الّتي خضعت لدول الخلافة الإسلاميّة. أشار غانم (2018) في هذا السياق أنّه رغم ثراء العمران المدينيّ وتنوّع جماليّاته

في الحضارة الإسلاميّة، ورغم نشوء نحو 300 مدينة "إسلاميّة" في بضع قرون وفق معايير مرجعيّة واحدة وبطُرزٍ معماريّة وفنّيّة متنوّعة ما بين أرض الهند وتركستان شرقًا إلى أرض الأندلس غربًا، رغم هذا كلّه لم تتطابق أحوالُ المدن الإسلاميّة -على مرّ الزمن- تمامَ التطابق مع تلك الصورة الّتي رسمتها المصادر التراثيّة لها، ومنها كتب تاريخ المدن، كتب أحكام البُنيان وكتب الآداب السلطانيّة والسياسة الشرعيّة. ومن هذه الكتب الأخيرة كتاب: **تسهيل النظر وتعجيل الظفر** للماورديّ (حقّقه رضوان السيّد ونشره سنة 2012م)، وكتاب **سلوك المالك في تدبير الممالك** لابن أبي الربيع (حقّقه حامد ربيع ونشره سنة 1980م). كما لم تتطابق أحوال تلك المدينة أيضًا مع النماذج العمرانيّة الأولى الّتي تجلّت في بعض المدن الإسلاميّة المبكّرة مثل: بغداد، الكوفة، البصرة، فاس، القاهرة وغيرها على نحو ما جاء وصفها في المصادر التاريخيّة. الّذي حدث هو أنّ تلك المدن ازدهرت حينًا وتدهورت حينًا، وتناوبتها عوامل الاستقرار والاضطراب حتّى أنّ بعض المدن سقطت من يد الزمن وأمست أثرًا بعد عين".[2] تعدّدت هذه المدن ومجتمعاتها وتنوّعت وتكاملت، وحدث ثراء مدينيّ في ظلّ الشريعة الّتي بسطت أحكامها مع الاعتراف بالتقاليد والأعراف المحلّيّة. تشكّلت أربعة أنواع من المدن:

[2] غانم إبراهيم البيومي، تناقضات العمران في المدينة الإسلاميّة المعاصرة، 2018: اخذ من موقع الانترنت يوم 2.12.2019

http://www.alhayat.com/article/4600866/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB/%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9

1. مدن كانت قائمة؛ دخل عليها المسلمون وأُخضع أهلها للشريعة الإسلاميّة، ولاحقًا تبنّت مجتمعات هذه المدن الشريعة الإسلاميّة، كما هو حال القدس، نابلس، دمشق وإسطنبول. ما تزال تسكن هذه المدن غالبيّة إسلاميّة تسلك بموجب قيم وأحكام الشريعة الإسلاميّة وأعرافها.
2. مدن جديدة أقيمت على أسس مقاصد الشريعة الإسلاميّة لتشكّل مراكز حضريّة إداريّة مثل الكوفة والقيروان.
3. مدن تطوّرت على أساس ثغور، عساكر ورباطات وتحوّلت إلى فسطاط وبعدها إلى مراكز حضريّة وعاصمة مثل القاهرة والرباط.
4. مدن كانت قائمة، فُتحت واستعمرت وبسطت مقاصد الشريعة الإسلاميّة على مجتمعاتها وتشكّل نسيجها العمرانيّ متأثّرًا من الفقه الإسلاميّ، ولاحقًا خرجت من دار الإسلام كما هو شأن المدن في الأندلس والبلقان. حاليًّا، ظلّت هذه المدن متأثّرة من بعض مقاصد الشريعة، وما زالت قائمة فيها مبان ومعالم إسلاميّة تحوّلت لاستخدامات مسيحيّة أو تراثيّة مثل غرناطة، قرطبة وإشبيلية.

شكل رقم 4: تطوّر المدن (اجتماعيًّا وفيزيائيًّا) في ظلّ الحضارة الإسلاميّة وخلال مراحل إنتاج المصطلح، وتغيير المضمون والوظائف والسمات في هذه المدن.

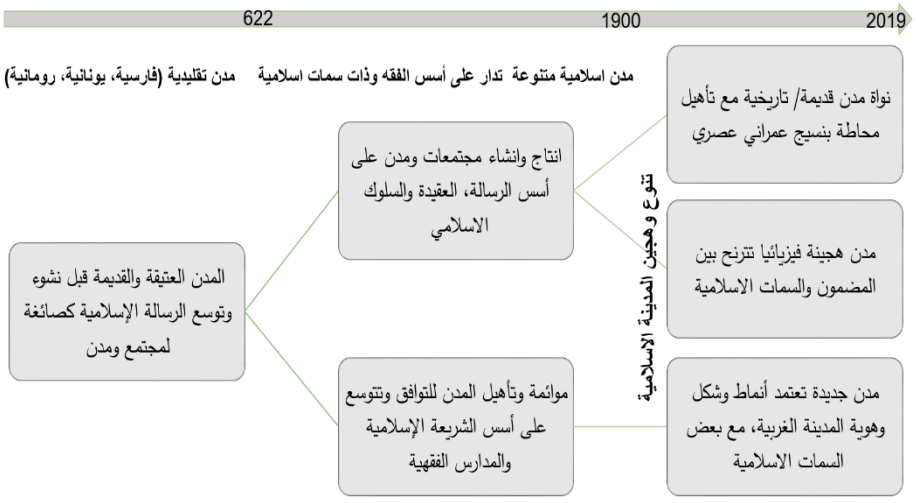

انطلقت منذ بداية القرن العشرين عمليّة التمدّن وازدادت أعداد وأحجام المدن في ظلّ نهاية حكم الخلافة الإسلاميّة العثمانيّة. بسط الاستعمار الغربيّ انتدابه على المدن والمجتمعات العربيّة والإسلاميّة، ونشأت الدولة الوطنيّة القطريّة بالتوازي مع ضعف مكانة الشريعة الإسلاميّة وعمليّة تطبيق مقاصدها كمركّب سائد وناظم في المدن والمجتمعات العربيّة والإسلاميّة. كجزء من بسط الاستعمار، قُوّيَ الاستشراق وَصُدِّرت للمجتمعات العربيّة والإسلاميّة نظريّات ونماذج حكم إداريّة وسياسيّة وعمرانيّة غربيّة وطُبّقت في واقع المدن العربيّة. هذا الحال المجتمعيّ العربيّ الإسلاميّ وضعف إرادته السياسيّة ووهن إنتاجه المعرفيّ زاد من الهيمنة الغربيّة عليه بما في ذلك تشكيل مُدنه الّتي أصبحت تتشكّل من هجين مجتمعيّ وعمرانيّ (سعيدوني، 2016؛ مقبول، 2016). نشأت في هذا الواقع أنماط جديدة من المدن في الدول العربيّة الإسلاميّة والّتي يمكن إيجازها بثلاثة أنواع من المدن:

1. مدن نمت وتطوّرت حول نواة تقليديّة بموجب مقاصد الشريعة الإسلاميّة والوظائف الّتي توطّنت وتموضعت داخل نسيج عمران المدينة الّذي أنتج وصيغ حول مسجد مركزيّ كما هو شأن دمشق، القاهرة وتونس. أقيمت أحياء حول هذه النواة لاستيعاب التوسّع السكّانيّ أو تمّ تجديد بعضها أو تأهيله، وأقيمت في أطراف هذه الأحياء التقليديّة أحياء عصريّة مخطّطة تشمل حيّزًا عامًّا بموجب نظام التخطيط الحضريّ الغربيّ. تشكّل في هذا النوع من المدن ثلاثة أنواع من النسيج الحضريّ: الأوّل؛ ما زال محافظًا على مكوّناته التقليديّة المصاغة بموجب مقاصد الشريعة. الثاني؛ دمج بين أنماط البناء الكولونياليّ الغربيّ والبناء التقليديّ المجاور له والمنفصل عنه. أمّا الثالث فيشمل بناء مخطّط عصريّ يعتمد على سوق عقاريّ رأسماليّ به فصل باستخدامات الأراضي على الغالب.
2. مدن هجينة فيزيائيًّا، إداريًّا ومجتمعيًّا تترنّح بين العصرنة الفيزيائيّة وتسعى لحفظ بعض مضمون وسمات المدينة المنشأة والمدارة بموجب مقاصد الشريعة الإسلاميّة مثل توفّر المسجد الجامع، كما هو شأن مدينة جدّة، بيروت، الرياض، عمّان والكويت (Daher، 2006، 2008; Abu-Dayyeh 2004). هذه المدينة حديثة المنشأ والتوسّع، رغم أنّها منطلقة من نواة مدينيّة صغيرة لم تكن مركزًا حضريًّا خلال فترات الخلافة الإسلاميّة

ولكنّها أصبحت مركزًا حضريًّا وإداريًّا وقلب الدولة القطريّة الحديثة (Kliot and ,1987 Soffer،Pilder ،2011). ما زال غالبيّة المجتمع في هذا النمط من المدن يتبنّى مقاصد الشريعة في إيمانه وسلوكه الشخصيّ، أمّا الحيّز المدينيّ والعامّ فتسود به قوانين ونظام الدولة المنطلق من براديم فكريّ وسلوكيّ غربيّ يفرض على المجتمع في المدينة (Rogan، 1986).

3. مدن جديدة تعتمد أنماط وشكل وهويّة المدينة الغربيّة الأوروبّيّة والأمريكيّة مع بعض محاولات المحافظة على السمات الإسلاميّة المتعلّقة بتوفّر أمكنة عبادات كالمساجد وتوفير الخصوصيّة الفرديّة الّتي تمكّن تطبيق بعض من سمات مقاصد الشريعة. هذه المدن الجديدة مثل دبي، أستانا في كزخستان، مدينة السادس من أكتوبر شمال غرب القاهرة، هي مدن عصريّة من حيث الشكل والمضمون وسماتها الحضريّة الّتي تشابه مدنًا غربيّة أقيمت على أسس رأسماليّة عقاريّة واعتبارات اقتصاديّة، رغم أنّ سكّانها على الغالب من المجتمعات الإسلاميّة الّتي تتبنّى الشريعة ومقاصدها على المستوى الفرديّ وما تزال في بعض الأحيان تمارس أنماط حياة تقليديّة ولكن في بيئة حضريّة حداثيّة وافدة من حيث أنماط البناء وتشكيل الحيّز العامّ. أدّى هذا التنوّع في بعض الأحياء إلى خلق نسيج مُهَجّن غير متجانس ومشوّه ومهدّد لتأمين "الحياة الطيّبة" الّتي تسعى إليها مقاصد الشريعة (كاظم، 2019)، حيث كانت تتمّ عمليّة تخطيط، إقامة وبناء المدن في القرون الأولى للعالم الإسلاميّ وفقَ مقاصد واضحة ووظائف محدّدة منطلقة من الشريعة بالأصل، وكانت محاولات لمواءمتها للموقع والتموضع البيئيّ وبعض الأعراف الاجتماعيّة السائدة، إلّا أنّ ازدهار وتوسّع هذه المدن ونجاحها في أداء وظائفها وتحقيق مقاصدها قد ارتبط بدرجة الالتزام بتطبيق الشريعة وسيادة النظام الإسلاميّ ودوره في تكوين النسيج المدينيّ من ناحية، وارتباطه تاريخيًّا مع قوّة الدولة وتزامنه معها من ناحيةٍ أخرى. لذلك نستطيع القول أنّ الابتعادَ عن التوجهات العمرانيّة المستمدّة من التعاليم الإسلاميّة ومعاييرها، إلى جانب ضعف الدولة وتفكّكها، قد ساهما في تشويه مقاصد الفنون العمرانيّة الموروثة، وأثّرا سلبًا على أدائها الوظيفيّ في بناء "الحياة

الطيّبة"، حتّى قبل وفود تأثيرات الحداثة الأوروبّيّة في القرنين الأخيرين واقتحامِها غالبيّة مجتمعات الأمّة الإسلاميّة وتشويهها لمدنها التاريخيّة (غانم، 2018)، وتشكيل هجين من حال المدن والتمدّن غير المتجانس في كثير من الحالات، وحاليًّا هناك محاولات لإعادة تقويم هذا التشويه (Elsheshtawy، 2008).

شكل رقم 5: صور تمثّل نمطًا هجينيًّا لنموذج من المدن العربيّة الإسلاميّة المعاصرة (بيروت، دبي)

تغيّر الواقع وتغريب المصطلح

صحيح أنّ مقاصد الشريعة ما زالت سائدة في المجتمعات والدول الّتي تعيش بها غالبيّة مسلمة، ولحفظ هذه السيادة يوجد اجتهادات فقهيّة منطلقة من تعدّدية المذاهب المُجْمِعة على وجوب حفظ الخيريّة والحياة الطيّبة في المدينة، ولكنّ التطوّرات الفكريّة والمادّيّة الحديثة شكّلت تحدّيًا لإعادة صياغة مصطلح "المدينة الإسلاميّة" كما صيغ في وصف حال مدينيّ، وزاد حجم التشابه بين أنماط المدن. نتناول فيما يلي بإيجاز بعض العوامل المؤثّرة على تغيير أنماط المدن ونطرح تساؤلًا حول حال سماتها.

تشكّل الزيادة المضطردة لعدد السكان والانفجار الديموغرافيّ في الخمسة عقود الأخيرة في العالم العربيّ والإسلاميّ دافعًا مركزيًّا للتمدّن ولنشوء المدن، انتفاخها، انفتاحها وتوسّعها وامتدادها الأفقيّ وارتفاعها العاموديّ. ارتفع حجم المدن نتيجة لهذه الزيادة السكّانيّة، وارتفع مستوى التمدّن ونسبة المدينة والتمدين، وتتجاوز حاليًّا نسبة سكّان المدن في معظم الدول العربيّة والإسلاميّة ستّين بالمئة من عدد السكّان في الدول (كاظم، 2019). كان لا بدّ من دخول وتطوّر أنماط بناء غير النسيج الحضريّ الفيزيائيّ للمدينة لتأمين الحلول الإسكانيّة، الخدماتيّة والوظائفيّة. جزء من هذه الأنماط مستورد أو منسوخ دون مواءمة للبيئة الحضريّة للمجتمعات العربيّة الإسلاميّة الّتي تبنّت أنماط سلوك حضريّ من مجتمعات غربيّة على اعتبار أنّه النموذج الناجح على الغالب، وكجزء من حال محاكاة الضعيف للقويّ أو الغالب للمغلوب.

خضعت معظم الدول العربيّة والإسلاميّة لاستعمار وانتداب خارجيّ غربيّ حداثيّ بالتوازي مع زيادة السكّان المضطردة ومعها عمليّة توسّع المدن. نقل هذا الانتداب أنماط تخطيط وإدارة حضريّة حداثيّة للمدن العربيّة والإسلاميّة وأقام أحياء متميّزة وذات غربة في محيط المدن. بقي أثر الاستعمار الغربيّ قائمًا ومفروضًا بشكل مباشر أو غير مباشر، أو بحال قاس وليّن، على السلوك الفرديّ وعلى هيكلة المدن ونسج تكوينها الحضريّ حتّى بعد خروج المستعمِر من الدول العربيّة والإسلاميّة ونيل استقلالها السياسيّ رسميًّا مع نشوء الدولة القوميّة/ الوطنيّة. مقابل هذا التأثير الغربيّ، خاصّة في عصر العولمة، ارتفعت أصوات تعارض هذا التأثير الحداثيّ وصياغاته ومسوّغاته، وتدعو وتطالب بالتركيز على الهويّة والثقافة المحلّيّة كعامل رئيسيّ في إنتاج البيئة والنسيج الحضريّ/ المدينيّ العربيّ الإسلاميّ والمنتج من مقاصد الشريعة وما اصطُلح عليه بـ "المدينة العربيّة الإسلاميّة" (مقبول، 2016).

حُيّد المركّب الدينيّ وتطبيق مقاصد الشريعة الإسلاميّة في شؤون إدارة الدولة والمدينة، رغم شيوعه وحفظه في سرديّة المجتمع وثقافته وسلوكه الّذي ما زال يتبنّى ويستهلك منشآت فيزيائيّة في محيط المدينة كالمسجد الجامع، وذلك كجزء من أثر الاستعمار الحداثيّ

الغربيّ وتبنّيه كبراديم في تخطيط وتطوير وإدارة النسيج الحضريّ والّذي اعتمد المدارس الليبراليّة والرأسماليّة كموجّهة السوق العقاريّ والفكر والسلوك التخطيطيّ، رافقه هيمنة المدارس المعرفيّة والسلوكيّة الغربيّة في ظلّ العولمة الثقافيّة والاقتصاديّة المعتمدة على السوق الحرّ (سعيدوني، 2016)، لذا فإنّ وجود المسجد الجامع ما زال معلمًا مركزيًّا في المدينة والقرية، كما هو شأن وجود الكنيسة في المدن والقرى الّتي تعيش بها غالبيّة مسيحيّة، رغم بعض الفروقات في حجم توزيع وتردّد الناس على مكان العبادة (المسجد) والّتي تعود لمصدر الشريعة الإسلاميّة والفقه المذهبيّ. لكن حاليًّا معظم الدول والمدن الإسلاميّة لا تعتمد الشريعة كمصدر رئيسيّ في حكمها وإدارتها رغم أنّها تعلن أنّ الدين الإسلاميّ هو دين الدولة ومصدر إيحاء لدساتيرها وقوانينها، وكجزء من هذا الفصل هو تخصيص وزارات للأوقاف والشؤون الدينيّة بالموازاة مع بقاء دار للإفتاء لأنّ المجتمع/ الأمّة/ الناس ما زالوا يدينون بالإسلام ويحاولون العيش بموجب مقاصد الشريعة دامجين معها كثيرًا من مركّبات الحداثة الغربيّة، ممّا زاد من طابع هجين للمدينة فيزيائيًّا واجتماعيًّا وغيّر من بعض سماتها. كما أنّ انفتاح المدن للهجرة الداخليّة والخارجيّة، خاصّة للعمالة الوافدة كما يحدث في مدن شبه جزيرة العرب ومدن الخليج العربيّ تحديدًا، ساهم في خلق تنوّع قوميّ وثقافيّ وبيئيّ في ظلّ وحدة الدين رغم تنوّع المذاهب والمدارس (مولوفتش وبونزيني، 2019). رافق هذا التنوّع والتعدّد المجتمعيّ دخول أنماط بناء جديدة ليس فقط معبّرة عن هذا التنوّع الّذي وجد في المدينة العربيّة الإسلاميّة قبل الحداثة، إنّما أيضًا تطوّر تقنيّات البناء وإدارة المدن وتطوّر مدارس العمارة والتخطيط وتعدّد عناصر ومركّبات الجمال والذوق المعماريّ أدخلوا أنماط عمارة وسلوك جديدة في المدن العربيّة والإسلاميّة ممّا ساهم في تغيير معالمها. وممّا زاد في تغيير طابع المدن تبنّي مدارس غربيّة في إنتاج مشهد ووظائف المدن في العالم العربيّ والإسلاميّ، وبالمقابل غياب أو تخلّف إنتاج مدرسة معرفيّة عربيّة إسلاميّة في إنتاج خصوصيّة لملامح ومعالم المدينة العربيّة وبقاء التركيز على النسخ، المحاكاة والتشبّه كنمط سائد (اندراوس، 2016).

ربّما يكون من الصعب إنتاج مدرسة معرفيّة إسلاميّة خاصّة تنتج مدنًا عربيّة إسلاميّة مميّزة في عصر العولمة والتراكم المعرفيّ وتطوّر تقنيّات البناء العابر للحدود في عهد الانفجار السكّانيّ وما يرافقه من انفجار مدينيّ في العالم الإسلاميّ الّذي يشمل حوالي 56 دولة عضوة في منظّمة الدول الإسلاميّة منها 22 دولة منظّمة في جامعة الدول العربيّة ممتدّة على قارّات ومناخات متعدّدة لها أثر مباشر على إنتاج طابع ونسيج المدينة، ومع ذلك يمكننا القول أنّ بعض السمات الّتي ما زالت تشكّل بعض المعالم الفارقة في حيّز المدينة الّتي تعيش بها غالبيّة مسلمة، ووجود اجتهاد معرفيّ ومعماريّ لإبقاء توفّر هذه المعالم وتميّز المدينة رغم أنّها لا تتشابه، وهو ما أطلق عليه المستشرقون مصطلح "المدينة الإسلاميّة"، هناك محاولات تسعى لتعزيز "الأنا الإسلاميّ" مقابل "الآخر" والّذي نجده متوفّرًا في مضمون وسمات المدينة، ويبقى السؤال ما هي هذه السمات.

بعض السمات الّتي تشكّل هويّة المدينة

بعد أن أصبحت الحدود الجيوسياسيّة والثقافيّة نافذة، وضعفت معها القدرة على حجر انتقال وانتشار أنماط وتقنيّات البناء، وانتشار ثقافات إنتاج واستهلاك اقتصاديّ واجتماعيّ من مكان لآخر، ساهم ذلك كلّه في خلق تشابه بين المدن في مواقع متعدّدة وزاد من إحداث خليط وهجين داخل المدن بما في ذلك -أو خاصّة- المدن الّتي تعيش بها غالبيّة مسلمة وعربيّة. هذا التشابه، والّذي يشمل نسخ ونقل ومحاكاة أنماط تصميم معماريّة وسلوكيّات حضريّة غربيّة أُنتجت في بيئات غير عربيّة أو إسلاميّة دفع بعض السياسيّين، المثقّفين، المعماريّن ومصمّمي المدن إلى طرح خطاب وسلوك بديل ينادي بوجوب النهوض بخصوصيّة المدينة العربيّة والإسلاميّة من خلال إحياء تراث تصميم في المنطقة العربيّة والإسلاميّة (Galantay, 1987) رغم التنوّع في هذا التراث، تأصيله وإنتاج حداثيّ له منطلقًا من مدرسة معماريّة وتخطيطيّة "عربيّة" و"إسلاميّة" (مصيلحي، 1995؛ كركجة، 2011). بعض من ينادي بهذا الإحياء والإنتاج هم خرّيجو المدارس المعرفيّة الغربيّة، وهم عرب ومسلمون، وآخرون ممّن يعتقدون أنّ التنوّع والتمايز يشكّلان قيمة يجب الحفاظ عليها من

خلال إبراز الثقافة المحلّيّة والتراث بعد تطويره ليكون مناسبًا ومتجانسًا مع تقنيّات البناء الحديثة وتطويعها لخلق هذه الخصوصيّة. طبعًا هذا النقاش والحوار مستمرّ بين المدارس الّتي يمكن أن نلخّصها بكونها موجودة وتترنّح على مروحيّة (spectrum) فكريّة منتجة لتصميم المدن والعمارة بها. تقع على حافّة هذه المروحيّة الرغبة في زيادة التشابه والمماثلة (uniformity) بين المدن، يقابلها على الحافّة الأخرى حفظ الخصوصيّة والتمايز والتنوّع الّذي يعبّر عن رغبات، صفات وثقافات السكّان بما يشمل من مركّبات التراث والبيئة المحلّيّة (نوفل). كجزء من هذا التراث، يُطرح تساؤل بشأن دور ومكانة الشريعة واللغة والخطاب العربيّ الإسلاميّ في إنتاج وتصميم المدن والعمارة وكيفيّة إبرازه في محيط المدينة. هناك اجتهادات فقهيّة متعدّدة ساهمت في إبراز حفظ معالم وسمات عربيّة إسلاميّة في المدينة، وجسّرت بين مركّبات "المدينة الإسلاميّة" التقليديّة والمدينة الحديثة الموسّعة (الانباري، 2013) الّتي تنمو في المجتمعات العربيّة والإسلاميّة. تتلخّص بعض هذه المعالم والسمات بما يلي:

الجوامع والمساجد: تشكّل الجوامع والمساجد أحد المعالم المركزيّة الّتي دفعت لصياغة مصطلح "المدينة الإسلاميّة". لا شكّ أنّ هذا المَعلم ما زال صائغًا لمشهد المدينة ومؤدّيًا لوظيفة رئيسيّة تحفظ مقاصد الشريعة الإسلاميّة، لذا نجده مركّبًا مركزيًّا في حيّز المدينة وأحيائها حتّى مع توسّع وانتفاخ المدن ممّا أدّى إلى إقامة عدّة مساجد وجوامع في محيط المدن (عبد الرحمن والعبد، 2011). يشكّل المسجد الجامع في بعض المدن معلمًا رئيسيًّا رغم التحوّل الاقتصاديّ الاجتماعيّ نحو هيمنة ثقافة وسلوك اقتصاد السوق. مع ذلك، نشأت مدارس معماريّة جديدة غيّرت من بعض ملامح المسجد مثل تغيير في شكل المئذنة. هذا التغيير بالشكل مردّه لتغيير في مضمون وظيفة المئذنة بعد دخول تقنيّات جديدة تذكّر الناس بمواعيد الصلاة وتدعوهم إليها.

شكل رقم 6: نمط معماريّ لمسجد فاطمة الزهراء في مدينة البيرة، الضفّة الفلسطينيّة، تغيير في نمط المئذنة وتدرّج وتنوّع عدد المساجد/الجوامع في محيط المدينة

اللغة العربيّة: يتجاوز اللسان العربيّ من كونه لغة تخاطب وتواصل بين الأفراد إلى مركّب صائغ جمعيّ لمجتمع وصاقل لانتماء قوميّ وثقافة مميّزة وفارقة. اللغة العربيّة هي لغة القرآن الكريم الحافظ لها، وهي اللغة السائدة في المعاملات بين الناس بما في ذلك داخل المدن. يساهم إظهار اللغة العربيّة في مشهد المدينة في تشكيل طابع وخصوصيّة الحيّز العامّ وتأثيثه، خاصّة وأنّ اللغة هي مورد مساهم في تشكّل نسيج، وظيفة وطابع المدينة اللغويّ الليّن والقاسي المعروف نظريًّا Linguistic Landscape. يشكّل حال ومكانة ودور اللغة العربيّة في تأثيث الحيّز العامّ مرآة تعكس واقع انتماء هويّة وطابع المدينة، وتشكّل سيادة اللغة العربيّة في مشهد الحيّز العامّ سمة فارقة لتصنيف المدينة.

الحروفيّات العربيّة: نشأت بالإضافة لحضور اللغة العربيّة مدرسة معماريّة تستخدم الحرف العربيّ في واجهات المباني لتجميل مشهد المدينة. تميّزت المدينة العربيّة الإسلاميّة التقليديّة بغياب التماثيل والصور حتّى داخل المباني. بالمقابل، استخدم الخطّ العربيّ بأنماطه وأشكاله المتعدّدة والمختلفة لزخرفة المباني والحيطان، ثمّ أُدخلت التماثيل حيّز

المدينة العربيّة العامّ كجزء من الحداثة. انطلقت مدرسة تجميل وزخرفة واجهات المباني وتأثيثها بحروف اللغة العربيّة رغبة في إبراز انتماء المدينة أو المباني، حتّى أنّ بعض المعماريّين استوحى شكل العمارة من خلال تطوير الحروف العربيّة، حتّى لو كان لهذه الحروفيّات ترتيب مع مضمون أو شكل دون معنى لكنّه يُظهر سمات فارقة للعمارة وكذلك للمدينة (انظر شكل رقم 7).

شكل رقم 7: مثال لاستخدام اللغة والحروفيّات في مشهد المدينة العربيّة لإبراز ملامحها وسماتها

بروز الزخرفات الحروفيات العربية
والجداريات في حيز المدينة العربية وابرازها في
واجهات المباني (مباني في قطر وعمان كنموذج)

الخصوصيّة والستر: يشكّل حفظ الخصوصيّة والستر على المستوى الشخصيّ، الأسريّ والمجتمعيّ أحد مقاصد الشريعة. رغم الانفتاح الليبراليّ والدعوات لحفظ الحرّيّات الشخصيّة وإبرازها في الحيّز العامّ (2007,Hackworth) إلّا أنّ ملامح المجتمعات العربيّة الإسلاميّة ما زالت تركّز على حفظ الخصوصيّة والستر في البيوت في الحيّز العامّ، التركيز على

الداخل الخاص، وتجنّب إقامة بعض الوظائف المحظورات والمنكرات من منطلق استمرار حضور الشريعة الإسلاميّة كبوصلة موجّهة لسلوك المجتمع رغم ضعف مكانتها على مستوى الدولة، وجزء من سمات المدينة العربيّة الإسلاميّة هو أنماط لباس المرأة المسلمة والّتي تشكّل نصف المجتمع تقريبًا. رغم التحوّلات واتّساع الحريّات الشخصيّة في المدينة إلّا أنّ ضوابط حفظ الخصوصيّة ومطالب الستر ما زالت قائمة، خاصّة في مشهد لباس النساء الّذي يشكّل سمة فارقة في المدينة العربيّة والإسلاميّة.

الأعراف، الطقوس والمناسك: توجد ثقافة منتجة لكلّ مجتمع من مجمل الأعراف، الطقوس، المناسك والمواعيد الّتي يتمّ إظهارها بشكل ناعم وقاس في محيط المدينة. على سبيل المثال، ما تشهده المدينة الأوروبّيّة والأمريكيّة والّتي تسكنها غالبيّة مسيحيّة على كافّة مذاهبها ومشاربها في ذكرى عيد الميلاد وما يرافقه من مظاهر، طقوس، مناسك ومشاهد مستقاة من موروث دينيّ وأعراف مثل إظهار شجرة الميلاد والاحتفالات بها في الحيّز العامّ. كذلك هو الحال في المدينة العربيّة الإسلاميّة، فإنّ مواعيد الأعياد وشهر رمضان والخروج لصلاة الجمعة هي مظاهر ومشاهد وسلوكيّات مستنبطة من الشريعة والفقه الإسلاميّ ومقاصدهم، والّتي تمنح خاصّيّة للمدينة العربيّة الإسلاميّة وتكسبها حالة مميّزة.

حفظ قيميّ جمعيّ مجتمعيّ: يتركّز مفهوم المَدْيَنة في المدينة الغربيّة على الفردانيّة والغربة الشخصيّة في الحيّز. يتنقّل الفرد في محيط المدينة ويتّخذ قرارًا باختيار محيطه السكنيّ على احتياجاته وأولويّاته الشخصيّة على الغالب، ويكون انتماؤه المجتمعيّ خارج الأسرة النوويّة على أساس وظائفيّ، عصاميّ ومكانة اقتصاديّة اجتماعيّة واقتصاديّة ثقافيّة. بالمقابل، ما زالت الاعتبارات الوشائجيّة العظاميّة في المدينة العربيّة والإسلاميّة حاضرة في اعتبارات اتّخاذ القرار في اختيار مكان السكن والشبكة الاجتماعيّة (ابن حموش، 1998)، وما زالت منظومة القيم والأعراف في الوعي الفرديّ والجمعيّ حاضرة ومستوحاة ومستنبطة من الشريعة والفقه الإسلاميّ المنصوص عليه نصًّا مثل حفظ الجيرة، تجنّب الضرر والضرار، تعظيم المسؤوليّة الفرديّة والرقابة الذاتيّة على السلوك الفرديّ، معايير الثواب والعقاب

الأخرويّ الحاضرة في الوعي وصياغة حال الخيريّة والعيشة الطيّبة في المدينة والّتي تربط حال الفرد مع مجتمعه والعلاقات الحميميّة بينهم. كلّ ذلك سمات نجدها ظاهرة في لغة، خطاب وسلوك الناس في المدينة العربيّة الإسلاميّة أكثر من غيرها، ويعتمد هذا الخطاب على مرجعيّات تراثيّة مصدرها الشريعة الإسلاميّة وتحقيق مقاصدها.

مظاهر فيزيائيّة مكوّنة للمشهد المدينيّ: بعض ما يميّز المدينة العربيّة الإسلاميّة من سمات فارقة هو كونها نتاجًا لمنظومة قيميّة وأخلاقيّة مستنبطة من وحي الشريعة، مقاصدها والاجتهاد الفقهيّ. تتلخّص هذه المظاهر بخلق محاولات تأمين التكامل والتجاور في نسيج المدينة، وتجنّب الإحلاليّة الفيزيائيّة والاجتماعيّة حتّى في حالات تأهيل المدينة بعد التردّي الحضريّ أو إعادة الإحياء نتيجة دمار وحروب ممّا يتطلّب إعادة بناء وترميم أجزاء المدن كما يحدث حاليًّا في بعض المدن العراقيّة والسوريّة. كما أنّ هناك محاولات تجنّب الارتفاع والتطاول في البناء توافقًا مع نظام اقتصاديّ متّزن بين الربح والرفاه الاجتماعيّ على خلاف ما يحدث في بعض المدن في الخليج، حيث تتّبع وتتبنّى بعضها نظامًا رأسماليًّا نيو ليبراليّ يسعى إلى تحقيق النفع العقاريّ المادّيّ متجاوزًا تأمين قيم الأنسنة والخيريّة المطلوبة لتحقيق الحياة الطيّبة في المدينة (مولوتش وبونزيني، 2019؛ Wippel 2014، et al). هكذا نجد سمة التطوّر العضويّ التراكميّ هي السمة الغالبة في عدد كبير من المدن في الدول العربيّة والإسلاميّة، والّتي تمرّ في مرحلة تمدّن وانتفاخ حضريّ غير متوازن ومشوّه في غالبيّتها.

خاتمة

نمت المدينة في ظلّ نموّ الحضارة العربيّة الإسلاميّة، وصيغت ملامحها وسماتها كتعبير عن مضامين مقاصد الشريعة، فقه العمارة وأعراف المجتمع والبيئات الّتي تطوّرت بها المدن دون أن يطلق عليها مصطلح "المدينة الإسلاميّة". لذا فإنّ مصطلح "المدينة الإسلاميّة" هو نتاج مرحلة ضعفت بها الحضارة الإسلاميّة وتطوّرت الحضارة الغربيّة والّتي أصبحت تصيغ "الأنا" الحداثيّ الغربيّ مقابل "الآخر" بما في ذلك العربيّ الإسلاميّ. رافق تطوّر "الأنا" الأوروبّيّ هيمنة معرفيّة امتلكت القوّة لإنتاج مصطلحات تصيغ الآخر، وبهذا السياق كانت مهمّة الاستشراق ومحاولاته التفتيش عن الخاصّ في الحضارات والمواقع الأخرى، وجزءًا من التعرّف على تكوين المتميّز خاصّة في العالم العربيّ الإسلاميّ بما في ذلك المدينة (Said، 1978)، وهذا لا يعني أنّ المدن تحت سيادة الحضارة الإسلاميّة وفي ظلّ السعي لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلاميّة لم يتشكّل فيها نمط مدينيّ تتوفّر به مكوّنات متكرّرة وناظمة لخاصّيّة المدينة. كما وضع الإسلام كدين وثقافة مركّبات شرعيّة لها مقاصد وفقه بحيث يمكن إنشاء مدن في واقع متغيّر يعبّر عن مضامين وسمات للمدينة الّتي ما زلنا نجدها في المدينة في المجتمعات العربيّة الإسلاميّة بما في ذلك غير العربيّة. فرغم التحوّلات والتجديدات في تقنيّات البناء والوظائف الّتي تؤدّيها المدينة ما زالت بعض المضامين والسمات الّتي تفرض وجودها في توجيه المجتمعات والمتعلّقة بأنماط السلوك والمظاهر الفيزيائيّة الّتي تمنح خاصّيّة للمدينة الإسلاميّة والّتي لا يمكن تجاوزها لأنّها محفورة بالشريعة والوعي المجتمعيّ المتحرّك والّتي تترجم مقاصد الشريعة في المجتمع رغم أنّ النظام السياسيّ للدولة وإدارة المدن لا تُحَكِم الشريعة، بل بقيت تحافظ عليها في ظلّ تقليل التناقض بين أنواع الأنظمة.

التحوّلات والتغيّرات في عدد وحجم المدن كوَّن تنوّع بين المدن وداخلها، وهو نتاج الحوار والتواصل غير المتناظر بين الذات "الأنا" العربيّ الإسلاميّ، و"الآخر" الغربيّ في عهد العولمة والإنتاج الحضاريّ الإنسانيّ والّذي لا يمكن تجاهله. طوّر حال التحوّلات جدليّة العلاقة بين الدولة الحديثة (كنظام/وظيفة) وبين المجتمع على مكوّنات ثقافاته وهوّيّاته الّتي

نجدها مترجمة فيزيائيًّا في محيط المدينة، مشكّلة روح مكان به خاصّيّة وتميّز. مع ذلك هناك تشابه مع مدن أخرى بحيث يؤدّي هذا التشابه/المحاكاة/النسخ إلى زيادة المساحة الرماديّة الّتي تكون بها خاصّيّة للمدن العربيّة الإسلاميّة.

تطوّر مضمون المدينة وسماتها في واقع تشكيل مروحيّة تتوطّن عليها مركّبات المدينة الإسلاميّة المنشأة والمخطّطة والمتطوّرة عضويًّا وتراكميًّا، وهذا نتاج الانفتاح على الآخر والتكامل معه بالموازاة مع إبراز خصوصيّاتها الّتي منحتها خاصّيّة. لذا فإنّ حوار التفتيش عن التميّز والخصوصيّة والّذي ينادي به بعض المثقّفين المخطّطين والمعماريّين له ما يبرّره بالموازاة مع توفّر مركّبات عامّة نجدها في مدن مختلفة ولكن سماتها مختلفة مع تشابه المضمون. وهكذا نستطيع أن نقول بأنّ نموذج (براديم) مصطلح "المدينة الإسلاميّة" التقليديّ بحاجة إلى إعادة صياغة بموجب المضامين الجديدة للدول والمدن، وحسب الوظائف والسمات الجديدة المكوّنة للمدينة والّتي تشكّل هجينًا مع المدينة الغربيّة/العصريّة/الرأسماليّة.

المصادر:

ابن أبي الربيع، شهاب الدين. *سلوك المالك في تدبير الممالك على التمام والكمال*. تحقيق: حامد ربيع. د.م: دار كنان، 1980.

ابن حموش، مصطفى احمد. "من معالم العمران الإسلاميّ، قرابة النسب وقرب المكان". *مجلة الأحمدية*، 2، 1998، ص. 311- 336.

ابن خلدون، عبد الرحمن. *المقدمة*. ط.1. بيروت: دار القلم، 1978.

أكبر، جميل. *عمارة الأرض في الإسلام*. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلاميّة، 1993.

الأنباري، محمّد علي. استراتيجية المدينة المستدامة كسيناريو للتوازن بين المدينة العربيّة الإسلاميّة التقليديّة والمدينة المعاصرة. *مجلة البحوث الجغرافيّة*، 18، 2013، ص. 135-146.

أندراوس، آمال. *المدينة العربيّة: عمارة خارج السياق*. ترجمة: ايمن الحسيني، 2016. الثلاثاء 16 كانون الثاني 2018 https://www.7iber.com/environment-urban/the-arab-city

بابر، يوهنسن. *المصر الجامع ومساجده الجامعة*، الاجتهاد، 7، 1990، ص. 69- 102. http://ecat.kfnl.gov.sa:88/ipac20/ipac.jsp?

التكريتي، ناجي. "المدينة العربيّة الإسلاميّة في الدراسات الأجنبية- دراسة نقديّة مقارنة". *مجلة المورد*، 4، 1981، ص. 136- 170.

الجادرجي، رفعة. *في سببية وجدليّة العمارة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2006.

جعيط، هشام. *نشأة المدينة العربيّة الإسلاميّة*. ط.3. الكوفة: الطليعة للطباعة والنشر، 2005.

جمّال، أمل. "دراسات إسرائيل وفرضياتها المعرفيّة: نظرة تحليلية وبدائل نظريّة". *مجلة الدراسات الفلسطينيّة*، 120، 2019، ص. 136-161.

جول، محمّد زاهد. *المدينة والدولة في الاجتهاد الفقهيّ*. استرجع في 6.12.2019 http://www.taddart.org/?p=1209

خالد، حسن. *مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعده*. بيروت: دار النهضة، 1986.

خالد، عزب. *التراث الحضاريّ والمعماريّ للمدن الإسلاميّة*. د.م: دار الكتب العلمية، 2003.

خمايسي، راسم. فقه المدينة الإسلاميّة تحوّلات وتحديات. *Al-Qasemi Journal of Islamic Studies*، volume 3، Issue 1 (2018) ، 119-154.

خوجة، محمّد شمس الدين. *المدينة المنورة؛ فضائل ومعالم*. المدينة المنوّرة: مكتبة دار الزمان، 2013.

سعيدوني، معاوية. أزمة التحديث والتخطيط العمرانيّ في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها. *عمران*، 16/4، 2016، ص. 7-46.

السيد، رضوان. "المدينة والدولة في الإسلام دراسة في رؤيتي الماوردي وابن خلدون". *مجلة الاجتهاد*، 7، 1990، ص. 232.

السيد، وليد. *قراءة نقدية للدراسات التقليديّة في المدينة العربيّة الإسلاميّة: إشكاليّة المصطلح*. على الموقع: شبكة التخطيط العمرانيّ، 2010. http://www.araburban.net/urban planning/125-(1)

العابد، بديع. "العمارة العربيّة- الإسلاميّة: التفسير التاريخيّ". *المستقبل العربيّ*، 465، 2017، ص. 130-152.

عبد الباقي، إبراهيم. *الخّصائص العمرانيّة للمدينة الإسلاميّة*. منظّمة العواصم والمدن الإسلاميّة، 1996.

عبد الرحمن، محمّد، و العبد، غادة. "الميدان الحضريّ والقيمة العمرانيّة للمسجد الجامع في المدينة الإسلاميّة." *المجلة الإسلامية للدراسات*، 1/19، 2011، ص. 233- 258. http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical

عثمان، محمّد عبد الستار. *فقه العمارة الإسلاميّة بين البحث والتعليم*. المؤتمر الدولي الأول للتراث العمرانيّ في الدول الإسلاميّة تحت عنوان: تنمية اقتصاديّة لتراث عمرانيّ نعتز به، 2010.

https://www.researchgate.net/publication/303310851_fqh_almart_alaslamyt_byn_albhth_waltlym

عثمان، محمّد عبد الستار. *المدينة الإسلاميّة*. القاهرة: دار الآفاق العربيّة، 1999.

غانم، إبراهيم البيومي. *تناقضات العمران في المدينة الإسلاميّة المعاصرة*. 2018. https://levejournal.com/2019/03/09/

غرايبة، خليف مصطفى. "منهجيّة الفكر الإسلاميّ في تخطيط المدينة العربيّة الإسلاميّة (ابن أبي الربيع أنموذجا)". *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعيّة*، 1، 2015، ص. 183 – 199.

كاظم، نادر. "التحوّلات الاجتماعيّة التاريخيّة لمدينة المنامة؛ معادلات الديموغرافيا والأسلمة والتسويق". *عمران*، 28، 2019، ص. 7-33.

كركجة، فواز عائد جاسم. "جوانب من بنية المدينة العربيّة الإسلاميّة ودواعي توثيقها". *مجلة أبحاث كلية التربية الأساسيّة*، 1، 2011، ص. 308- 324.

الكناني، كامل. "تخطيط المدينة العربيّة الإسلاميّة الخصوصيّة والحداثة". *مجلة المخطّط والتنمية*، 15، 2006، ص. 2-25.

الماوردي. *تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك*. حققه: رضوان السيد. د.م: د.ن، 2012.

مصيلحي، فتحي محمّد. *تخطيط المدينة العربيّة بين الإطار النظريّ والواقع والمستقبل*. د.م.: روای وشركاءه، 1995.

المعتصم، محمّد. *المدينة الإسلاميّة وخصائصها*. جامعة قطر: حولية كلية الانسانيّات والعلوم الاجتماعيّة، 2، 1980، ص. 217- 254.

مقبول، إدريس. "المدينة العربيّة الحديثة: قراءة سوسيو لسانية في أعراض مرض المدن". *عمران*، 28، 2019، ص. 47-76.

مولوتش، هارفي، ودافيد بونزيني. "التوسّع المدينيّ الخليجي الجديد: حلبات الاختيار والحلول الالتفافية، وحدود المدن المستحدثة". *عمران*، 28، 2019، ص. 35-56.

نوفل، إسلام محمود حسن. القيم الإسلاميّة في عمران المدينة. ورقه قدمت لمؤتمر "الحداثة في مواجهة العمارة الإسلاميّة"، جامعة القاهرة، محور "عمران المدينة الإسلاميّة"

الهذلول، صالح بن علي. *المدينة العربيّة الاسلاميّة؛ أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانيّة*. الرياض: دار السهن، 1994.

לוז، נ. (2016). "מודל 'העיר האסלאמית' ונופה של העיר ההיסטורית המזרח תיכונית: קריאה לפרידה מפרדיגמה מחקרית"، *המזרח החדש*، נה، 199-177.

Abu-Dayyeh, N. I. Persisting vision: plans for a modern Arab capital, Amman, 1955-2002", *Planning Perspectives*, 19, pp. 79-110, 2004.

- "Prospects for historic neighborhoods in atypical Islamic cities: the view from Amman, Jordan", *Habitat International*, 30,pp. 46-60, 2006.

Abu-Lughod, Janet. The Islamic City, Historic Myth, Islamic Essence, and Contemporary Relevance, *International Journal of Middle East Studies*, 19 (2), 155-176. 1987.

Bilal Ahmad. Urbanization and Urban Development in the Muslim World: From the Islamic City Model to Megacities, *GeoJournal*, vol. 37, no.1, pp. 113-123, 1995.

Daher, R. F. "Amman: Disguised Genealogy and Recent Restructuring and Neoliberal Threats", in: Elsheshtawy, Y. (ed.). *The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development*, Abingdon and New York: Routledge, 37-68. 2008.

Dieterich, R. "Orientalizing the Orient: Renovating Downtown Amman", *ISIM Newsletter*, v. 10, p.16. 2002.

Edensor Tim and Jayne Mark (eds.). Urban Theory beyond the West; Aword of cities. London, Routledge, 2012.

Elsheshtawy, Yaser. (ed.). *The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development*, Abingdon and New York: Routledge, 2008.

Foucault, Michel. Power/Knowledge: Selected Interviews and other Writings, 1972-1977. Edited by Colin Gordon. New York: Pantheon Books, 1980.

Falahat S. The Model of 'Islamic City'. In: Re-imaging the City. Springer Vieweg, Wiesbaden. 2014.

Galantay, E. Y. Islamic Identity and the Metropolis: Continuity and Conflict", in: Saqqaf, A. Y. (ed.). *The Middle East City: Ancient Traditions Confront a Modern World*, New York: Paragon, 5-24, 1987.

Khamaisi, Rassem. "Landscape Architecture between Legislation and Tradition". in: Hubertus Fischer, Sarah Ozacky-Lazar and Joachim Wolschke-Bulmahn (eds.). Environmental Policy and Landscape Architecture, Leibniz University, Hannover Germany, *CGL-Studies*, vol. 18, pp.193-208, 2014.

Hakim, Besim S. *Arabic-Islamic cities: Building and planning principles*. London: Kegan Paul International, 1986.

Hackworth, J. *The New-Liberal City: Governance, Ideology and Development*. Ithaca: Cornell University Press, 2007.

Gregory Aldous. "The Islamic City Critique: Revising the Narrative", *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, 56/3, pp. 471-493, 2013.

Kliot, Nurit and Soffer, Arnon. “The Emergence of a Metropolitan Core Area In a New State – The Case of Jordan”, *Asian and African Studies,* 20, pp. 217-232, 1986.

Mechkat, C. "The Islamic City and the Western City: A Comparative Analysis, in: Saqqaf, A. Y. (ed.). *The Middle East City: Ancient Traditions Confront a Modern World*, New York: Paragon, 25-48.1987.

Pilder, A. D. *Urbanization and Identity: The Building of Amman in the Twentieth Century,* a thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Department of History, University of Miami, 2011.

Lapidus, I. M., *Middle Eastern Cities*. University of California Press, Berkeley and Los Angeles, USA. 1969.

Luz Nimrod. The Mamluk City in the Middle East. *History, Culture, and the Urban Landscape*, Cambridge, pp. 95-98, 2014.

Rogan, E. L. "Physical Islamization in Amman", *The Muslim World*, 76 (1), 24-42, 1986.

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Pantheon Books. 1978.

Wippel, Steffen et al. (eds.). *Under Construction: Logics of Urbanism in the Gulf Region.* London: Ashgate, 2014.

Islamic City and Medina in Islam: Problems of Term, Content and Features

Rassem Mohy-El-deen Khamaisi

Abstract

The temporal and geographical expansion of Islamic Arab civilization and its inclusion of different changing social environments and cultures were accompanied by changes in the political and administrative systems. That expansion created a rich heritage which sometimes constituted an obstacle to modernity, production of the present and looking ahead to the future.

Some of the obstacles are connected to reinterpretation and definition of the 'term' in such a way that expresses value and circumstantial contents and features of the physical, social, cultural and environmental texture. In the context of this study, these obstacles are related to the city/ medina as some researchers try to focus on 'specification' by using the term of 'al-Madina al-Islamiya/ Islamic City' and they return to the origins and make them suitable to the present and the future. Others try make use of the main features of the city that grew and developed during the Arab Islamic presence, introducing and producing new terms that are outside 'specification' and are based on the form and content of the modern city in which there is still a majority of Arab Moslems, but, has produced features of the modern city on foundations that constituted modern morphology that exceeded archeology and geology that focus or are focused on heritage as an obligatory requirement to form the city present and future.

We find this challenge between origins and modernity in the current debate about 'definition' of the term, content, and features of the Islamic city and 'city in Islam. This study aims to shed light on this debate and find its causes. The study also

tries trace the projections of this intellectual and applied debate, especially in the case of the spread of types of cities in the contemporary Islamic countries and societies, some of which try to root and inculcate modernity in these cities through focusing on the attempt to find answers to the questions: Is it possible, and how?

This study depends on a narrative and critical reading of the literatures that have dealt with modernization and the cities in the Arab and Islamic world, selecting some cases of the cities that probably constitute a sample that assists in understanding the problematics of 'term, content and features' of the *Islamic city* and *city in Islam*